(المحاضرة الرابعة)

مشكلة المعلومات

مشكلة المعلومات آو الانفجار المعلوماتي تعرف بأنها

صعوبة سيطرة على ثورة المعلومات أو تضخم الإنتاج الفكري وتجهيزه و أتاحته للمستفيدين في كل مكان.

عناصر مشكلة المعلومات:

1. زيادة الإنتاج الفكري بدرجة فوق الاستيعاب.
2. تشتت المعلومات في أوعية المعلومات.
3. التشتت الموضوعي للإنتاج الفكري.
4. الحواجز اللغوية.
5. التشتت الجغرافي للمعلومات.
6. ارتفاع أسعار مصادر المعلومات.
7. تعقد احتياجات المستفيدين من المعلومات واحتياجهم للسرعة.

الحق في الوصول الى المعلومات

أقر قانون الحق في الوصول الى المعلومات في شباط 2017 ، وتلاه المرسوم التطبيقي في تموز ٢٠٢٠ ؛ وتم لاحقًا ادخال بعض التعديلات على القانون في شهر تمّوز. 2021 أتاح قانون الحق في الوصول الى المعلومات لجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وجمهور الناس دون تمييز، عن طريق النشر الحكمي او بطلب، حق الوصول الى جميع المعلومات والمستندات العامة التي لم تعد سرية، مع بعض الاستثناءات المحددة حصرًا .هذا الحق يتضمن أيضا طلب تصحيح المعلومات الشخصية في الحالات المحددة قانونًا.

ان الإدارات الملزمة بتطبيق القانون هي متنوعة من اشخاص القانون العام والخاص،

المعنية بمصلحة عامة، بما فيها بشكل خاص :الوزارات، المؤسسات العامة، المجالس والصناديق، البلديات واتحاداتها، المحاكم، الشركات الخاصة التي تدير مرافق عامة والمنشآت العامة، والجمعيات ذات المنفعة العامة.

ان المعلومات التي يتوجب على الإدارات الملزمة نشرها حكما هي :القوانين والمراسيم واسبابهم الموجبة، القرارات الادارية والتعاميم والمذكرات، كما ونشر الوثائق المتعلقة بأي عمليّة إنفاق تتجاوز خمسين مليون ليرة لبنانية، وتقارير سنوية عن نشاطات الإدارات الملزمة تتضمن قطع حساباتها.

اما المعلومات والمستندات الإدارية التي يمكن الاطلاع عليها بطلب، فهي جميع المستندات العامة بجميع اشكالها، اكانت مطبوعة، الكترونية، مرئية ام مسموعة، بما فيها المراسلات والعقود والدراسات والتقارير والموازنات .ولكن اسوة بكافة البلدان، ليست كل المعلومات متاحة، اذ ان هذا المبدأ العام تحده استثناءات محددة في القانون في قائمة محصورة تتعلق بمصالح عامة او خاصة راجحة، تتضمن :أسرار الدفاع والأمن وعلاقات الدولة الخارجية كما والأسرار التجارية والمهنية، وتلك التي تمس بالمصالح المالية والاقتصادية والعملة الوطنية، وحياة الأفراد الخاصة وصحتهم، ومجموعة أخرى من الأسرار التي تحميها قوانين خاصة.

بهدف تسهيل الوصول الى المعلومات، يجب على الادارات تطوير منصات الكترونية، وتكليف موظف معلومات وتدريبه وتوفير الأدوات اللازمة التي تسمح له أن يرد ضمن المهل القانونية على طلبات المعلومات. منذ دخول القانون حيز التنفيذ في العام ٢٠١٧ ، لم يطبق بعد بشكل كامل أو مناسب. لذلك تم إقرار خطة وطنية لدعم تنفيذ القانون من قِبل اللجنة الوزارية لمكافحة الفساد في شهر تمّوز 2020 وقد بدأ العمل على تنفيذها في أوجه عديدة.